

مأساة البطالة

ماي شي داو، وبراكاش لونغانى
Mai Chi Dao and Prakash Loungani

- التكلفة الإنسانية للبطالة وكيف أدت ردود أفعال السياسة الحكومية أثناء الركود الكبير إلى الحيلولة دون تعاضدها؛
- السياسات قريبة الأجل للمساعدة على تعافى سوق العمل؛
- التحدي الذي يفرضه ارتفاع مستوى البطالة على المدى الطويل.

التكاليف الإنسانية للبطالة

تعطينا البحوث التي أجريت عن آثار حالات الركود السابقة فكرة جيدة عن تكلفة البطالة التي يتكبدها الأفراد وأسرهـم وهي غالبا ما تكون باهظة ومستمرة (للاطلاع على أحد المسوح، راجع دراسة Dao and Loungani, 2010). وترتبط عمليات تسريح العمالة بخسارة في الدخل ليس فقط طوال فترة التعطل عن العمل بل تمتد إلى فترة بعيدة في المستقبل، (راجع دراسة Sullivan and von Wachter, 2009). وتزداد الخسائر إذا حدثت البطالة أثناء فترة ركود. وتبين الدراسات عن الولايات المتحدة وأوروبا أنه حتى بعد انقضاء فترة تتراوح بين ١٥ عاما و٢٠ عاما من فقدان الوظائف خلال فترة ركود، ظل دخل من فقدوا وظائفهم أقل بنسبة ٢٠٪ عن دخل العاملين المناظرين الذين احتفظوا بوظائفهم. وتكون الآثار العكسية على الدخل مدى الحياة أكثر وضوحا في فترات البطالة التي يواجهها الشباب، خاصة في أعقاب التخرج من الجامعة. وعند حدوث حالة ركود، غالبا ما يقبل العاملون من الشباب وظائف أسوأ ظروفها مما قد يقبلونه في أوقات أفضل.

العالم أزمة بطالة، وتشير التقديرات إلى بلوغ عدد العاطلين عن العمل على مستوى العالم ٢١٠ مليون نسمة، وزيادة أكثر من ٣٠ مليون شخص منذ عام ٢٠٠٧. وقد حدثت ثلاثة أرباع هذه الزيادة في الاقتصادات المتقدمة. وتشهد هذه المشكلة حدة بوجه خاص في الولايات المتحدة- وهي بؤرة «الركود الكبير»، والبلد الذي يشهد أعلى زيادة في عدد العاطلين عن العمل. وهناك اليوم ٧,٥ مليون شخص آخر عاطل أكثر مما كان في عام ٢٠٠٧. وفي الوقت الذي أعلن فيه عن انتهاء الركود في الولايات المتحدة في يونيو من عام ٢٠٠٩، تشير البراهين المستقاة من حالتى التعافى السابقتين إلى أن تعافى العمالة قد أخذ وقتا أطول قليلا من تعافى الدخل (راجع الشكل ١).

وتكاد البطالة تغلب تماما على ما يسمى بمؤشر البؤس، وهو مجموع معدلات التضخم والبطالة (راجع الإطار). وربما كانت الخسائر الإنسانية الناجمة عن بطء انتعاش الوظائف في الولايات المتحدة وبلدان أخرى مرتفعة للغاية. وقد أظهرت الدراسات أن التكاليف التي يتكبدها العاطلون عن العمل تشمل خسارة مستمرة في الدخل من خلال انخفاض المستوى الوظيفي، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، وتراجع التحصيل الأكاديمي ومستوى الدخل لأبنائهم. وتتعاظم هذه التكاليف لمن تطول مدة بطالتهم. وهناك أوجه كثيرة للبطالة، وسوف يتناول هذا المقال ما يلي:

يواجه

الحكومات يمكنها فعل المزيد للحد من البطالة وخفض تكاليفها الإنسانية

قياس البؤس

اكتسب مؤشر البؤس- وهو مجموع معدلات التضخم والبطالة- شعبية كمؤشر للحالة الاقتصادية الحرجة أثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام ١٩٨٠. ومنذ ذلك الوقت، انخفض هذا المؤشر في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة، ويرجع ذلك- في شق كبير منه- إلى السيطرة على التضخم (راجع الشكل ٢). ومع ذلك، ظلت البطالة تمثل مشكلة، وتزايدت إسهامها في مؤشر البؤس بصورة حادة أثناء «الركود الكبير».

وعندما يستقرون في حياتهم الأسرية وتقل قدرتهم على التحرك، يصعب عليهم التعافي من «الانخفاض الدوري في مستوى الوظائف».

وتواجه بلدان أخرى مثل ألمانيا خسارة في الدخل مستمرة وكبيرة ومماثلة في الحجم. وكما يتضح من المثال الألماني، حتى في البلدان التي لديها نظم إعانة بطالة أكثر سخاء وتسجل مستويات أقل من عدم المساواة في الدخل مقارنة بالولايات المتحدة، فإن العمالة ليست محصنة من الخسائر في الدخل مدى الحياة التي يسببها فقدان الوظائف.

ووفقا لدراسات أجريت مؤخرا، لا تقتصر الخسائر الإنسانية على الخسارة النقدية، فقد ترتبط عمليات تسريح العمالة أيضا بضيق الصحة وفقدان الأرواح. ولاستبعاد علاقات الارتباط المشكوك في أمرها- فقد يكون الأفراد المعتلون صحيا مثلا أقل إنتاجية ومن ثم أكثر تعرضا لفقدان وظائفهم- وغيرها من العوامل المربكة، تستخدم الدراسات مجموعات من البيانات التي تسمح للباحثين باستبعاد أثر الخصائص الصحية والاجتماعية- الاقتصادية والأسرية الموجودة مسبقا وغيرها من الخصائص الأساسية، بالإضافة إلى توقيت النتائج الصحية والوظيفية. وحتى بعد التعديل حسب هذه العوامل، ترتبط عمليات تسريح العمالة بتزايد مخاطر الإصابة بنوبة قلبية وغيرها من الأمراض المرتبطة بالضغط على المدى القصير. وعلى المدى الطويل، تزداد معدلات الوفيات بين العمال المسرحين عن معدلاتها بين نظرائهم ممن لم يفقدوا وظائفهم. وبالنسبة للولايات المتحدة، تشير تقديرات معدلات الوفيات المتزايدة بسبب البطالة إلى أنها تستمر لمدة تصل إلى ٢٠ عاما بعد فقدان الوظيفة، وتؤدي إلى انخفاض العمر المتوقع بمعدل متوسط يتراوح بين عام واحد وعام ونصف.

وقد يؤدي فقدان الوظيفة إلى تقليل التحصيل الأكاديمي لأبناء المتعطلين عن العمل، فقد أثبتت إحدى الدراسات أن الأبناء الذين تعرض آباؤهم لفقدان وظائفهم كانوا أكثر عرضة من الأبناء الآخرين لإعادة السنة الدراسية بنسبة ١٥٪. وعلى المدى البعيد، يؤدي فقدان الآباء لدخلهم إلى انخفاض أفاق الدخل لأبنائهم. ففي كندا مثلا، أشارت التقديرات إلى أن الأبناء الذين سرح آباؤهم عن العمل كانوا يحصلون على دخل سنوي أقل بنحو ١٠٪ عن أقرانهم الذين ظل آباؤهم في العمل. وتصدق هذه العلاقة بعد استبعاد أثر الخصائص الفردية والأسرية الأخرى التي قد يكون لها تأثير على الدخل. ففي السويد، ارتبط انخفاض دخل الأبوين بارتفاع ملاحظ في معدل وفيات الأبناء في مراحل لاحقة من العمر، حتى بعد استبعاد أثر الدخل وتعليم الأبناء أنفسهم.

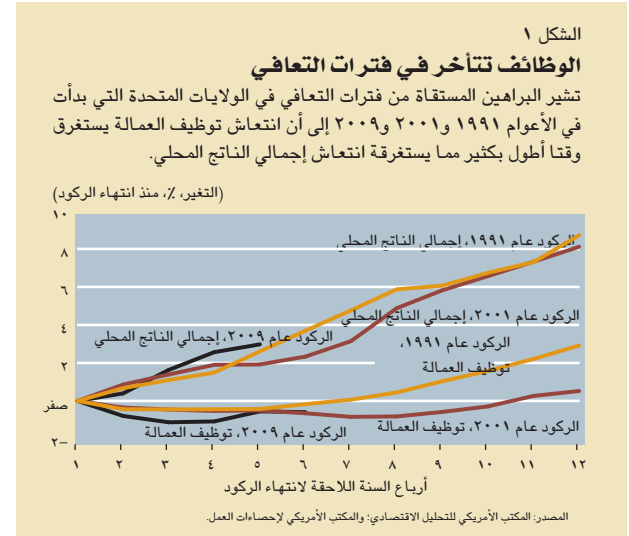
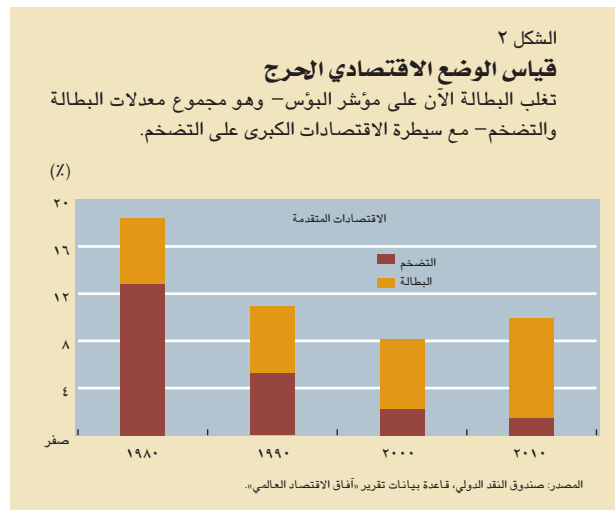
ويُرجح ارتفاع هذه التكاليف كلما طالت مدة بطالة الشخص المعني، فالأمر لا يقتصر على تزايد خسائر الدخل، بل أن الأشخاص الذين يظلون عاطلين عن العمل مدة طويلة، يفقدون الثقة في أنفسهم ومهاراتهم، وينفصلون عن القوى العاملة. ويؤثر هذا الأمر بدوره في نظرة أرباب العمل المرتقبين نحوهم، ويقلل من فرصهم في العثور على عمل. وتشير البيانات المأخوذة من مكتب التعداد السكاني في الولايات المتحدة إلى أن أي شخص يتعطل عن العمل لأكثر من ستة شهور لا تكون لديه إلا فرصة واحدة من عشر فرص للعثور على وظيفة خلال الأيام الثلاثين اللاحقة. ومقابل ذلك، فإن أي شخص تعطل عن العمل لأقل من شهر تكون لديه فرصة من ثلاث فرص للعثور على عمل. وهكذا فإن البطالة طويلة الأجل تعني أن البطالة الدورية قد تترسخ كظاهرة هيكلية.

الحكومات تهرع للإنقاذ

لقد تحركت معظم البلدان لمواجهة هذه الظاهرة من خلال ردود أفعال قوية على مستوى السياسات لولاها لازدادت البطالة - وما يصاحبها من تكاليف إنسانية. وبصورة عامة، كان لهذا التحرك ثلاثة أجزاء هي:

- دعم الطلب الكلي من خلال إجراءات السياسة النقدية وسياسة المالية العامة؛
- برامج العمل قصيرة الأجل ومنافع التأمين الخاصة بالبطالة للتخفيف من سوء الأوضاع في سوق العمل؛
- الدعم الموجه للتوظيف للحد من تسريح العمالة وتسريع انتعاش سوق الوظائف.

وقد تحركت البنوك المركزية بسرعة لتحفيز الطلب الكلي عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، وعندما هبطت أسعار الفائدة إلى مستويات تقارب الصفر ولم يعد بالإمكان تخفيضها إلى ما دون ذلك، لجأت إلى التيسير الكمي- أي الشراء المباشر للأصول الحكومية طويلة الأجل- وغيرها من التدخلات. ومن ناحية أخرى، اتخذت سياسة المالية العامة منحى تيسيريا وسمحت الحكومات بارتفاع عجز المالية العامة الدوري انعكاسا لتناقص الإيرادات الضريبية الناجم عن الركود، بدلا من محاولة تخفيض الإنفاق تمشيا مع الهبوط. بالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومات كثيرة دعما مباشرا لقطاعها المالي- أي تقديم دفعات تنشيطية مستمدة من المالية العامة، وما يسمى عمليات إنقاذ البنوك (راجع المقال بعنوان «ثمار التنشيط» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).



استمرارية القدرة على تحمل الدين. وتقدر الاستجابة العادية بناء على سجل البلد التاريخي في مجال الضرائب والإنفاق.

وبناء على الفرق بين حد المديونية والنسبة المتوقعة لعام ٢٠١٥ يمكن تقدير الحيز المالي المتاح للبلد المعنى. ونظرا لعدم اليقين الذي يكتنف تقديرات ردود الأفعال المالية العادية، فإن ما ينتج من تقديرات للحيز المالي يشوبه أيضا انعدام اليقين. ويبين الشكل ٣ باللون الأحمر البلدان التي ينخفض تماما احتمال امتلاكها لحيز مالي يبلغ ٥٠٪ أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي. وتندرج اليونان وأيسلندا وإيطاليا واليابان تحت هذه الفئة. ويبين الرسم باللون الأسود البلدان التي يكون احتمال امتلاكها لحيز مالي يبلغ ٥٠٪ أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي متوسطا. وتندرج آيرلندا وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تحت هذه الفئة. وتوحي هذه الحسابات بأن المطلوب في كثير من الاقتصادات المتقدمة هو التشديد المالي الموثوق على المدى المتوسط، وليس تشديد القبضة المالية اليوم.

وتظل السياسة النقدية رافعة مهمة للسياسات تدعم الطلب الكلي. وقد انحسرت الضغوط التضخمية - إذ من المتوقع أن يبقى التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة عند نسبة تبلغ نحو ١,٥٪ في عام ٢٠١١. ونتيجة لذلك، يمكن للسياسة النقدية التوسعية أن تستمر في معظم الاقتصادات المتقدمة. علاوة على ذلك، فإذا تعثر النمو، وجب أن تكون السياسة النقدية هي خط الدفاع الأول في كثير من الاقتصادات المتقدمة. وحيث إن أسعار الفائدة الأساسية قد قاربت بالفعل حد الصفر في اقتصادات كثيرة، قد تضطر البنوك المركزية مرة أخرى إلى الاعتماد بقدر أكبر على التيسير الكمي. ومع أن هذه التدابير المحفزة للطلب تبدو ضرورية لضمان التعافي في معظم الاقتصادات المتقدمة، ينبغي أيضا مراعاة انعكاساتها على تدفقات رؤوس الأموال الدولية وعلى أسعار الصرف وتوازنات المركز الخارجي لبلدان الأسواق الصاعدة.

وإذا ترسخ التعافي، يمكن حينئذ البدء في الإلغاء المرحلي للدعم المقدم للعمل على مدى فترة قصيرة ولمختلف أنواع دعم التوظيف المقدم أثناء الأزمة. ويمثل هذا الدعم ضغطا على الموارد العامة كما يمكنه أن يعطي الشركات

وتخفيفا لوطأة سوء الأوضاع في أسواق العمل، استكملت الحكومات إجراءات السياسات النقدية والمالية بسياسات فعالة في سوق العمل. وكان من بين السياسات الرئيسية تقديم مساعدات مالية حكومية لبرامج لتشجيع الشركات على الإبقاء على العمال في وظائفهم ولكن مع تخفيض ساعات عملهم وأجورهم. ومن شأن برامج العمل قصيرة الأجل من هذا النوع أن توزع عبء الهبوط الاقتصادي بشكل أكثر تكافؤًا بين العمال وأرباب العمل، وأن تقلل تكاليف التوظيف مستقبلا، وأن تحمي رأس المال البشري حتى يتعافى سوق العمل. وقد استخدمت هذه البرامج على نطاق واسع في ألمانيا وإيطاليا واليابان أثناء فترة الركود الكبير. ورغم أن إجراء تقييم كامل أمر سابق لأوانه، إلا أن الفضل يرجع إلى هذه البرامج لما كان لها من دور حاسم في الحد من البطالة في بلدان كثيرة. وخففت الحكومات أيضا من وطأة البطالة من خلال منح منافع التأمين الخاصة بالبطالة. وقد قامت بلدان كثيرة بالفعل بتمديد أجل هذه المنافع، وعمدت بلدان أخرى إلى تمديدها مع استمرار الركود - ففي الولايات المتحدة مثلا تم تمديد فترة منح منافع تأمينات البطالة من ٢٦ أسبوعا إلى ٩٩ أسبوعا. وتشير التقديرات إلى أن الآثار المعاكسة المحتملة التي تُحدثها المنافع في جهود البحث عن عمل تتضاءل بشدة في فترات الركود (راجع دراسة Dao and Loungani, 2010).

أما الجزء الثالث من الإستراتيجية فقد تمثل في استخدام الدعم للإسراع مباشرة في إنعاش الوظائف. ومن الصعب تصميم دعم حكومي فعال للتوظيف: فقد تتلقى الشركات في نهاية المطاف دعما لوظائف كانت ستوجد على أي حال أو لوظائف ما كان لها أن توجد أبدا ولا ينبغي الإبقاء عليها مستقبلا. ورغم ذلك وفي خضم حالة من الركود العميق، كانت تكاليف هذه المثالب أقل حدة من تكاليف ارتفاع البطالة، كما أن الخطوات التي اتخذتها البلدان لتوجيه الدعم نحو أشد المتضررين أثرا أسهمت على الأرجح في الحد من تكاليف المثالب. وقد وجه الدعم إلى المجموعات الضعيفة مثل الأشخاص العاطلين منذ مدة طويلة والشباب (في النمسا وفنلندا والبرتغال والسويد وسويسرا على سبيل المثال). والمناطق شديدة التضرر (كما في كوريا والمكسيك)، أو قطاعات محددة (مثل الخدمات في اليابان).

ماذا بعد؟

ينبغي على مدار العام القادم مواصلة العمل بالإستراتيجية ثلاثية الأجزاء التي اعتمدت أثناء الأزمة لكن الأهمية النسبية للأجزاء من المتوقع أن تتغير مع مرور الزمن عندما يتحقق التعافي، كما يتوقع أن تختلف من بلد لآخر تبعاً لظروف كل منها.

إن انتعاش الطلب الكلي هو أفضل علاج على الإطلاق للبطالة، وينبغي أن تظل سياسات المالية العامة والسياسات النقدية بقدر الإمكان داعمة لهذا الانتعاش. وتنتوي خطط تخفيض العجز التي اعتمدها الاقتصادات المتقدمة لعام ٢٠١١ على خفض في الميزان الهيكلي يعادل في المتوسط ١,٢٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. ومن شأن ضبط الأوضاع بدرجة أشد أن يخنق الطلب المحلي الذي لا يزال ضعيفا.

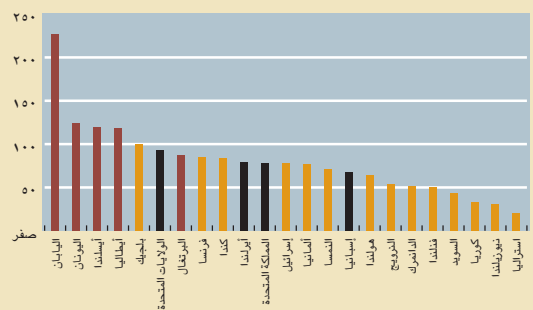
ورغم ذلك، فمن الواضح أن موقف المالية العامة يختلف عبر البلدان. وتختلف النسبة الحالية بين الدين وإجمالي الناتج المحلي اختلافا واسعا (راجع الشكل ٣). فما مقدار الحيز المالي الإضافي المتاح للبلدان - أي المساحة المتاحة لإضافة مزيد من الدين؟ للإجابة على هذا السؤال، تُعرّف دراسة Ostry and others (2010) «حد المديونية»، وهو نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي - الذي إذا تم تخفيضه فإن ردود الأفعال العادية على صعيد المالية العامة إزاء ارتفاع الدين في البلد المعنى تصبح غير كافية للمحافظة على

الشكل ٣

القدرة على إصدار ردود أفعال

تعتمد قدرة أي بلد على تحمل مزيد من المديونية - أي حيزها المالي - على نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك على سجلها في الإنفاق والضرائب. والبلدان باللون الأحمر هي التي تواجه قيودا، والبلدان التي تظهر اللون الأسود تعد أقل تقييدا.

(الدين العام % من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٠)



المصدر: حسابات المؤلفين بناء على قاعدة بيانات تقارير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، ودراسة (Ostry and others (2010). ملاحظة: يشير الشريط الأحمر إلى أن الحيز المالي المتاح في البلد المعنى قد يكون أقل من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، والشريط الأسود يشير إلى وجود احتمال متوسط بأن الحيز المالي قد يتجاوز ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وربما كانت العوامل الهيكلية وراء جانب كبير من ارتفاع البطالة طويلة الأجل أثناء فترة الركود الكبير، ذلك لأن فترات الركود قد تكون لها آثار غاية في التبين على الصناعات المختلفة. فبعض الصناعات تعانى وتتعاوى جنباً إلى جنب مع الاقتصاد ككل. وهناك صناعات أخرى، مثل بعض الصناعات الخدمية- كالرعاية الصحية على سبيل المثال- لا تتأثر بالركود. وتعانى بعض الصناعات من تدهور دائم. ويتبين من استقراء الأحداث الماضية فى حالات كثيرة أن هذه الصناعات سبق لها أن توسعت أكثر مما ينبغي قبل فترة الركود. ومن أمثلتها صناعة التكنولوجيا المتطورة قبل انهيار فقاعة دوت كوم في عام ٢٠٠٠ وقطاع التشييد قبل الركود الكبير.

ويوضح الشكل ٤ مؤشر التغيير الهيكلي في الولايات المتحدة باستخدام البيانات المتعلقة بعائدات الأوراق المالية في صناعات مختلفة. وترتفع قيمة المؤشر كلما ازداد تشتت عائدات الأوراق المالية عبر الصناعات - مشيراً بذلك إلى الدرجة المتوقعة لانحراف أقدار الصناعات. وعلى المستوى التاريخي، كلما زادت حدة التغيير الهيكلي الذي يسبق الركود أو يرافقه، ازدادت احتمالات حدوث البطالة طويلة الأجل. وارتفع المؤشر أثناء الركود الكبير ارتفاعاً حاداً وقابله ارتفاع بالغ في البطالة طويلة الأجل. وهناك زيادة مماثلة في حدة التغيير الهيكلي ومعدلات البطالة طويلة الأجل في كثير من الاقتصادات المتقدمة الأخرى (راجع دراسة Chen and others، قيد الإصدار). ومن شأن تحقيق انتعاش الطلب الكلي، باستخدام السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، أن يؤدي إلى انخفاض البطالة طويلة الأجل. إلا أن هناك براهين على أن انتعاش الطلب الكلي يحتاج إلى وقت أطول للغاية حتى ينتشل قوارب العاطلين عن العمل لمدة طويلة من البطالة، وحتى في ذلك الوقت لا يمكنه أن يرفعهم بدرجة كبيرة. ففي الولايات المتحدة مثلاً، تؤثر حركة سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية- وهو الأداة التقليدية للسياسة النقدية- بدرجة أكبر على البطالة قصيرة الأجل مقارنة بتأثيرها على البطالة طويلة الأجل (راجع الشكل ٥، اللوحة اليمنى). وعلى النقيض من ذلك، يرتبط مؤشر التغييرات الهيكلية ارتباطاً أقوى بالبطالة طويلة الأجل مقارنة بالبطالة قصيرة الأجل (راجع الشكل ٥، اللوحة اليسرى).

ويوحى هذا الأمر بأن معالجة البطالة طويلة الأجل سوف تتطلب تكميل سياسات الطلب الكلي بسياسات موجهة على نحو أدق في سوق العمل، مثل إعادة التدريب، حتى يتسنى إعادة العاطلين منذ مدة طويلة إلى العمل. ■

ماي شي داو، خبير اقتصادي، وبراكاش لونغانى مستشار، وكلاهما من إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Chen, J., P. Kannan, P. Loungani, and B. Trehan, forthcoming, "Stock Market Dispersion and U.S. Long-Term Unemployment," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

Dao, Mai Chi, and Prakash Loungani, 2010, "The Human Cost of Recessions: Assessing It and Reducing It," background discussion paper for the Joint International Labor Organization-IMF conference on the Challenges of Growth, Employment, and Social Cohesion, September (Oslo).

Ostry, Jonathan D., Atish R. Ghosh, Jun I. Kim, and Mahvash S. Qureshi, 2010, "Fiscal Space," IMF Staff Position Note 10/11 (Washington: International Monetary Fund).

Sullivan, Daniel, and Till von Wachter, 2009, "Job Displacement and Mortality: An Analysis Using Administrative Data," Quarterly Journal of Economics, Vol. 124, No. 3, pp. 1265-1306.

حافزاً للاستفادة دون مقابل حتى عندما تتحسن الظروف. وإذا تضررت مقادير شركات وصناعات بعينها تضرراً دائماً، فإن الدعم الحكومي قد يعوق إعادة تخصيص الموارد لصناعات الأخرى. وينبغي الربط بين منح منافع تأمينات البطالة والالتزام بالتدريب المهني وتقديم الخدمة المجتمعية، بحيث يظل العاطلون عن العمل مرتبطين بالقوى العاملة.

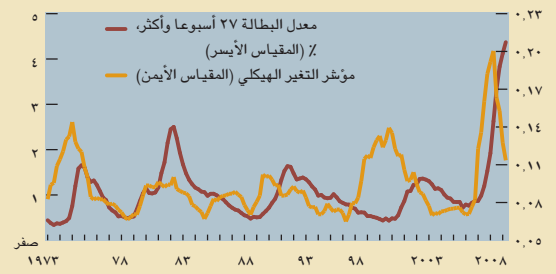
تحدى البطالة طويلة الأجل

تزايدت نسبة البطالة طويلة الأجل- أي أولئك العاطلين عن العمل لمدة ٢٧ أسبوعاً أو أكثر- في معظم الاقتصادات المتقدمة منذ بداية الركود الكبير. وفي الحالات القليلة التي لم تحدث زيادة فيها- مثلما حدث في فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان- ظلت البطالة طويلة الأجل مرتفعة للغاية بشكل مستمر حتى قبل الأزمة، ففي الولايات المتحدة كانت أعداد العمال العاطلين عن العمل لمدة ٢٧ أسبوعاً أو أكثر (كنسبة من العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل) تتزايد أثناء كل فترة ركود منذ عام ١٩٨٠، لكن الزيادة أثناء الركود الكبير كانت تدعو للانزعاج إذ كان نحو نصف العاطلين يظل بلا عمل طوال ٢٧ أسبوعاً أو أكثر.

الشكل ٤

تدهور المقادير

جاء جانب كبير من البطالة طويلة الأجل في الولايات المتحدة نتيجة لانعكاس الدائم في مسار بعض الصناعات.

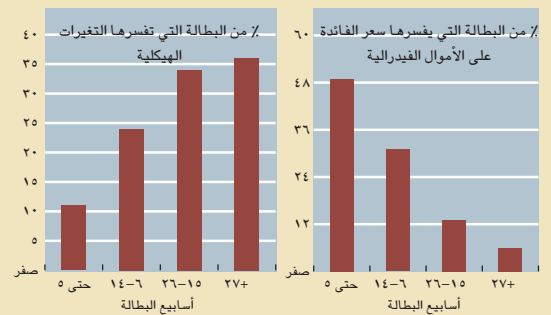


المصدر: مكتب إحصاءات العمل في الولايات المتحدة وقاعدة بيانات DataStream. ملاحظات: البطالة طويلة الأجل لمدة ٢٧ أسبوعاً أو أكثر. يستخدم مؤشر التغيير الهيكلي عائدات الأوراق المالية في مختلف الصناعات، وترتفع قيمة المؤشر (بين صفر و١) كلما ازداد تشتت في عائدات الأوراق المالية عبر الصناعات. الأمر الذي يشير إلى الدرجة المتوقعة لتفاوت الأقدار النسبية للصناعات.

الشكل ٥

البطالة المستحكمة

التغيرات في سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية- وهى الأداة التقليدية لسياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي النقدية- تؤثر على البطالة قصيرة الأجل بدرجة أكبر من تأثيرها على البطالة طويلة الأجل.



المصدر: مكتب إحصاءات العمل في الولايات المتحدة، وحسابات المؤلفين.